الدولة الاجتماعية في المغرب: من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي

The Social State in Morocco: From the Micro-Social Approach to the Macro-Social Approach

سفيان مهذب
SOUFIANE MOUHADDEB
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الأول – كلية العلوم القانونية و السياسية – سطات / المغرب
Soufiane.mouhaddeb@gmail.com

ملخص

يتناول هذا المقال تطور الدولة الاجتماعية بالمغرب من خلال تحليل الانتقال من المقاربة الميكرو اجتماعية، القائمة على برامج استهدافية موجهة للفئات الهشة، إلى المقاربة الماكرو اجتماعية التي تجسدت في ورش تعميم الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد. ويسعى المقال إلى إبراز محددات هذا التحول وأبعاده السياسية والاجتماعية، مع الوقوف عند أهم التحديات المرتبطة بتمويل السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية وتعزيز جودة الخدمات العمومية. ويخلص إلى أن بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب يمثل خياراً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، رغم استمرار عدد من الإكراهات البنيوية التي تستدعي إصلاحات متواصلة.

الكلمات المفتاح: الدولة الاجتماعية – الحماية الاجتماعية – العدالة الاجتماعية – السياسات العمومية – النموذج التنموي الجديد.

Abstract

This article examines the evolution of the Social State in Morocco through an analysis of the transition from a micro-social approach, based on targeted programmes aimed at vulnerable groups, to a macro-social approach embodied in the generalization of social protection and the implementation of the New Development Model. The article seeks to identify the determinants and implications of this transformation, while highlighting its political and social dimensions.

It also addresses the major challenges related to the financing of social policies, the achievement of territorial equity, and the enhancement of public service quality. The study concludes that the construction of the Social State in Morocco constitutes a strategic policy choice aimed at strengthening social cohesion and promoting sustainable development, despite the persistence of several structural constraints that require ongoing reforms.

Keywords: Social State; Social Protection; Social Justice; Public Policies; New Development Model

مقدمة

عرفت وظيفة الدولة عبر التاريخ تحولات عميقة انتقلت بها من الدولة الحارسة التي يقتصر دورها على حفظ الأمن والنظام العام إلى الدولة المتدخلة التي تضطلع بمسؤوليات اقتصادية واجتماعية متزايدة (Merrien,2007). وقد برز مفهوم الدولة الاجتماعية باعتباره أحد أهم التحولات التي شهدتها الدولة الحديثة، حيث لم يعد تحقيق النمو الاقتصادي هدفاً في حد ذاته، بل أصبح وسيلة لضمان العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتحسين جودة حياة المواطنين (Rosanvallon,1981) .

وفي السياق المغربي، ارتبط بناء الدولة الاجتماعية بمسار طويل من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي سعت إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وإكراهات العدالة الاجتماعية (العطري،2018) . فمنذ بداية الألفية الثالثة، شهد المغرب دينامية إصلاحية مهمة تجسدت في إطلاق برامج اجتماعية وتنموية متعددة، كان أبرزها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج المساعدة الطبية للفئات المعوزة، وبرامج الدعم الاجتماعي الموجهة للفئات الهشة (ساعف، 2015) . وقد انطلقت هذه المبادرات وفق مقاربة يمكن وصفها بـ «الميكرو اجتماعية»، نظراً لتركيزها على معالجة الاختلالات الاجتماعية على مستوى الفئات المستهدفة والمجالات الترابية الأكثر هشاشة (المدالوى،2019).

غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب، وتفاقم مظاهر التفاوت الاجتماعي والمجالي، إضافة إلى التداعيات الاجتماعية لجائحة كوفيد-19، كشفت حدود التدخلات الجزئية في مواجهة التحديات البنيوية للتنمية. وهو ما دفع الدولة المغربية إلى تبني رؤية جديدة تقوم على الانتقال من منطق الاستهداف

المحدود إلى منطق التغطية الاجتماعية الشاملة، من خلال إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره أحد أكبر المشاريع الإصلاحية في تاريخ المغرب المعاصر.

ويعكس هذا التحول انتقالاً نوعياً من سياسات اجتماعية ذات بعد ميكرو اجتماعي تستهدف معالجة آثار الهشاشة والفقر، إلى سياسات ذات بعد ماكرو اجتماعي تروم إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الحقوق الاجتماعية والمواطنة الاجتماعية.(ضريف،2017)، ومن ثم فإن الدولة الاجتماعية لم تعد مجرد آلية للتضامن الاجتماعي، بل أصبحت خياراً استراتيجياً لإعادة بناء العقد الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على أحد أهم التحولات التي تعرفها السياسات العمومية بالمغرب، كما يتيح فهم طبيعة الانتقال من التدخلات الاجتماعية القطاعية إلى بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

إذا كانت الدولة الاجتماعية بالمغرب قد تشكلت في البداية من خلال برامج وتدخلات ذات طابع ميكرو اجتماعي استهدفت مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، فإن التحولات التي شهدها النموذج التنموي المغربي أفرزت توجهاً جديداً نحو بناء منظومة ماكرو اجتماعية قائمة على تعميم الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الاجتماعية.

ومن هنا تبرز الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي حد نجح المغرب في الانتقال من مقاربة ميكرو اجتماعية قائمة على التدخلات الاجتماعية الموجهة إلى مقاربة ماكرو اجتماعية تؤسس لدولة اجتماعية شاملة؟ وما هي أبرز رهانات وتحديات هذا التحول في ضوء متطلبات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالانتقال من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي في التجربة المغربية؟
2. ما هي حدود التدخلات الاجتماعية التقليدية التي اعتمدها المغرب خلال العقود السابقة؟
3. كيف ساهم ورش تعميم الحماية الاجتماعية في إعادة تشكيل أسس الدولة الاجتماعية؟

يفترض المقال أن الدولة الاجتماعية بالمغرب تشهد انتقالاً تدريجياً من نموذج اجتماعي قائم على التدخلات الجزئية والاستهداف المحدود إلى نموذج أكثر شمولية يقوم على تعميم الحماية الاجتماعية، غير أن نجاح هذا الانتقال يظل رهيناً بقدرة الدولة على ضمان الاستدامة المالية وتعزيز الحكامة وتحقيق العدالة المجالية بين مختلف الفئات والجهات.

المبحث الأول: الدولة الاجتماعية في المغرب بين منطق التدخل الميكرو اجتماعي وحدود الاستهداف الاجتماعي

يشكل بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب مساراً متدرجاً ارتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المملكة منذ الاستقلال. فبالرغم من أن الدساتير المغربية المتعاقبة أقرت مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن تجسيدها على أرض الواقع ظل رهيناً بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية والمؤسساتية الكفيلة بتحقيق التنمية وتقليص الفوارق الاجتماعية. وفي هذا السياق، اتجهت الدولة خلال العقود الماضية إلى اعتماد تدخلات اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، في إطار ما يمكن تسميته بالمقاربة الميكرو اجتماعية التي تقوم على معالجة الاختلالات الاجتماعية من خلال برامج محددة النطاق جغرافياً أو فئوياً.

وقد ارتبط هذا التوجه بتحولات عميقة شهدتها السياسات العمومية المغربية، خاصة في ظل تزايد الضغوط المرتبطة بمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وضرورة الاستجابة للالتزامات الدولية للمغرب في مجال التنمية البشرية وحقوق الإنسان. غير أن هذه المقاربة، رغم ما حققته من نتائج إيجابية على مستوى تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، أبانت تدريجياً عن مجموعة من الحدود البنيوية التي حالت دون تحقيق تحول اجتماعي شامل، وهو ما دفع الدولة إلى مراجعة أسس تدخلها الاجتماعي والبحث عن مقاربات أكثر شمولية ونجاعة.

المطلب الأول: مرتكزات المقاربة الميكرو اجتماعية وتجلياتها في السياسات العمومية المغربية

يقوم مفهوم الميكرو اجتماعي على اعتبار أن المشكلات الاجتماعية يمكن معالجتها عبر تدخلات موجهة نحو فئات محددة أو مجالات ترابية بعينها،(Barbier,2008) من خلال برامج تستهدف الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وتركز هذه المقاربة على تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً دون المساس بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية العامة المنتجة للتفاوتات(Castel, 2003).

وفي الحالة المغربية، برزت هذه المقاربة بشكل واضح منذ بداية الألفية الثالثة، حيث تبنت الدولة مجموعة من البرامج الاجتماعية التي هدفت إلى معالجة مظاهر العجز الاجتماعي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. وقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أُطلقت سنة 2005، نقطة تحول بارزة في مسار السياسات الاجتماعية بالمغرب، إذ سعت إلى محاربة الفقر والهشاشة عبر تمويل مشاريع مدرة للدخل، وتحسين البنيات التحتية الأساسية، ودعم الأنشطة الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة. (ضريف ،2017).

كما تجلت المقاربة الميكرو اجتماعية من خلال مجموعة من البرامج القطاعية التي استهدفت مجالات محددة، مثل برنامج "تيسير" للدعم المالي المشروط للأسر المعوزة من أجل الحد من الهدر المدرسي، وبرنامج "راميد" الذي استهدف تسهيل ولوج الفئات الفقيرة إلى الخدمات الصحية، إضافة إلى برامج دعم الأرامل والأشخاص في وضعية إعاقة ومختلف المبادرات الموجهة لمحاربة السكن غير اللائق (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية بالمغرب، 2018).

وقد استندت هذه البرامج إلى فلسفة اجتماعية تقوم على مبدأ الاستهداف، أي توجيه الموارد العمومية نحو الفئات الأكثر هشاشة باعتبارها الأكثر حاجة إلى الدعم. كما اعتمدت على مقاربة تشاركية جمعت بين الدولة والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية المختلفة.

وساهمت هذه التدخلات في تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية، من بينها تحسين مؤشرات الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتطوير البنيات التحتية في عدد من المناطق القروية، والرفع من مستوى الوعي بأهمية التنمية البشرية باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

غير أن أهمية هذه البرامج لا تكمن فقط في نتائجها المباشرة، بل أيضاً في كونها مهدت لظهور تصور جديد لدور الدولة في المجال الاجتماعي، يقوم على الانتقال من منطق الرعاية التقليدية إلى منطق التنمية الاجتماعية الموجهة نحو تعزيز قدرات الأفراد والجماعات المحلية.

المطلب الثاني: حدود المقاربة الميكرو اجتماعية وإشكالية الفعالية الاجتماعية والمجالية

على الرغم من الجهود المبذولة والموارد المهمة التي تم تخصيصها للبرامج الاجتماعية المختلفة، فإن المقاربة الميكرو اجتماعية واجهت مجموعة من الإكراهات التي حدت من فعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق واسع.

فأولاً، أدى تعدد البرامج الاجتماعية وتشتت المتدخلين إلى ضعف التنسيق و الالتقائية بين مختلف المبادرات العمومية، مما نتج عنه تداخل في الاختصاصات وصعوبة في تقييم الأثر الحقيقي لهذه البرامج على أوضاع الفئات المستهدفة (ساعف،215).

وثانياً، ظلت هذه التدخلات تركز على معالجة مظاهر الفقر والهشاشة أكثر من اهتمامها بالأسباب البنيوية المنتجة لهما. فالفقر لا يرتبط فقط بضعف الدخل أو نقص الخدمات الأساسية، بل يتصل أيضاً ببنية الاقتصاد الوطني، وبطبيعة سوق الشغل، وبالتفاوتات المجالية التي تميز توزيع الثروة والفرص بين مختلف الجهات.

وثالثاً، أظهرت التقارير الوطنية والدولية استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية رغم تعدد البرامج الاجتماعية. فقد استمرت الهوة بين المجالين الحضري والقروي، كما ظلت بعض الفئات الاجتماعية تعاني من صعوبات كبيرة في الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ورابعاً، كشفت الأزمات المتعاقبة، وخاصة جائحة كوفيد-19، هشاشة جزء مهم من الفئات الاجتماعية التي كانت خارج أنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية، الأمر الذي أبرز محدودية المقاربة القائمة على الاستهداف الضيق، وأظهر الحاجة إلى بناء منظومة اجتماعية أكثر شمولية وقدرة على مواجهة الأزمات (Banque Mondiale, Maroc : Promouvoir l'inclusion sociale et économique, Washington, éditions récentes)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على برامج الدعم الاجتماعي الموجهة قد يؤدي إلى تكريس منطق المساعدة بدل ترسيخ منطق الحقوق الاجتماعية، حيث يصبح الحصول على الخدمات الاجتماعية مرتبطاً بشروط الاستفادة من البرامج بدل اعتباره حقاً مضموناً لجميع المواطنين.

ومن ثم، فإن محدودية المقاربة الميكرو اجتماعية لا تعني فشلها، بقدر ما تعكس عدم قدرتها بمفردها على مواجهة التحديات البنيوية للتنمية الاجتماعية. فهذه المقاربة نجحت في التخفيف من بعض مظاهر الهشاشة، لكنها لم تتمكن من القضاء على جذور التفاوتات الاجتماعية والمجالية، الأمر الذي فرض ضرورة الانتقال نحو نموذج جديد أكثر شمولية يقوم على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

وتأسيساً على ذلك، بدأ المغرب خلال السنوات الأخيرة في بلورة تصور جديد للدولة الاجتماعية، يقوم على الانتقال من منطق الاستهداف الاجتماعي المحدود إلى منطق التغطية الاجتماعية الشاملة، وهو ما سيتجسد بوضوح في ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره المدخل الأساسي لبناء دولة ماكرو اجتماعية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي.

المبحث الثاني: التحول نحو الدولة الماكرو اجتماعية ورهانات ترسيخ الدولة الاجتماعية بالمغرب

إذا كانت المرحلة السابقة قد اتسمت بسيادة المقاربة الميكرو اجتماعية التي ارتكزت على برامج اجتماعية موجهة نحو فئات ومجالات محددة، فإن التحولات التي عرفها المغرب خلال العقدين الأخيرين أفرزت وعياً متزايداً بضرورة الانتقال نحو نموذج أكثر شمولية يقوم على ضمان الحقوق الاجتماعية لكافة المواطنين. وقد تعزز هذا التوجه مع دستور سنة 2011 الذي كرس مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ثم مع إطلاق النموذج التنموي الجديد الذي جعل من الدولة الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ويعكس هذا التحول انتقالاً من منطق تدبير الهشاشة إلى منطق بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، ومن منطق الاستهداف المحدود إلى منطق التغطية الواسعة، بما يجعل البعد الاجتماعي جزءاً من المشروع

التنموي الوطني وليس مجرد آلية لتصحيح اختلالاته. وفي هذا الإطار، أصبح ورش تعميم الحماية الاجتماعية أحد أبرز المؤشرات الدالة على الانتقال نحو نموذج ماكرو اجتماعي يهدف إلى إعادة هيكلة السياسة الاجتماعية المغربية على أسس جديدة.

المطلب الأول: تعميم الحماية الاجتماعية كمدخل لترسيخ الدولة الاجتماعية بالمغرب

يشكل ورش تعميم الحماية الاجتماعية نقطة تحول مفصلية في مسار الدولة الاجتماعية بالمغرب، ليس فقط من حيث حجم المستفيدين أو الموارد المعبأة، بل أيضاً من حيث الفلسفة التي يقوم عليها(اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي،2021) فبعد عقود من الاعتماد على برامج اجتماعية متفرقة ومحدودة الأثر، أصبح الهدف يتمثل في بناء منظومة وطنية موحدة تضمن الحماية الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع.

ويستند هذا الورش إلى التوجيهات الملكية الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق، حيث تم اعتماد رؤية متكاملة تقوم على توسيع الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات كانت لسنوات طويلة خارج دائرة التغطية(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية بالمغرب، 2018). خصوصاً العاملين في القطاع غير المهيكل والفئات ذات الدخل المحدود.

وقد ارتكز هذا الإصلاح على أربعة محاور أساسية:

أولاً: تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الصحية ويحد من العبء المالي الذي تتحمله الأسر عند مواجهة المخاطر الصحية.

ثانياً: تعميم التعويضات العائلية لفائدة الأسر التي تعيل أطفالاً في سن التمدرس أو في وضعية هشاشة، بما يساهم في تعزيز الرأسمال البشري ومحاربة الفقر متعدد الأبعاد.

ثالثاً: توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، بهدف ضمان الحد الأدنى من الدخل بعد انتهاء الحياة المهنية وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات النشيطة.

رابعاً: تعميم التعويض عن فقدان الشغل باعتباره آلية لحماية الأجراء من المخاطر المرتبطة بتقلبات سوق العمل.

كما ارتبط هذا الورش بإصلاحات مؤسساتية مهمة، من بينها إحداث السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتبارهما آليتين أساسيتين لتحسين استهداف المستفيدين وضمان شفافية ونجاعة توزيع الدعم الاجتماعي (وزارة الاقتصاد والمالية،2023).

وفي السياق نفسه، جاء برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ليعزز توجه الدولة نحو إرساء منظومة أكثر شمولية، تقوم على دعم الأسر المستحقة وفق معايير موحدة، بما يساهم في ترشيد النفقات الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الموارد العمومية.

ولا يقتصر أثر هذه الإصلاحات على الجانب الاجتماعي فقط، بل يمتد إلى المجال الاقتصادي أيضاً، إذ تساهم الحماية الاجتماعية في تحفيز الاستهلاك الداخلي، وتقوية الطلب الوطني، والرفع من إنتاجية الرأسمال البشري، مما يجعلها استثماراً استراتيجياً في التنمية وليس مجرد تكلفة مالية تتحملها الدولة.

ومن هذا المنطلق، أصبح بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب جزءاً من رؤية تنموية شاملة تسعى إلى جعل المواطن محوراً للسياسات العمومية وغاية أساسية لها.

المطلب الثاني: رهانات وتحديات الانتقال نحو نموذج ماكرو اجتماعي شامل ومستدام

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لورش الدولة الاجتماعية، فإن نجاحه يظل مرتبطاً بقدرته على مواجهة مجموعة من التحديات البنيوية التي قد تؤثر على استدامته وفعاليته (Palier, 2005).

ويتمثل أول هذه التحديات في إشكالية التمويل. فبناء دولة اجتماعية قوية يتطلب موارد مالية ضخمة ومستدامة قادرة على تمويل مختلف برامج الحماية الاجتماعية دون الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية. لذلك تبرز الحاجة إلى تطوير النظام الجبائي وتعزيز العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بما يسمح بتعبئة موارد إضافية لتمويل السياسات الاجتماعية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحماية الاجتماعية بالمغرب، 2018).

أما التحدي الثاني فيتعلق بالحكامة والنجاعة التدبيرية. فنجاح الإصلاحات الاجتماعية لا يقاس فقط بحجم الموارد المرصودة، بل أيضاً بمدى فعالية المؤسسات المكلفة بتنفيذها. ومن ثم فإن تحسين التنسيق بين

مختلف الفاعلين، وتطوير آليات التتبع والتقييم، واعتماد الرقمنة في تدبير الخدمات الاجتماعية، كلها عوامل ضرورية لضمان نجاعة الدولة الاجتماعية (Barbier,2008).

ويتجلى التحدي الثالث في استمرار الفوارق المجالية : فرغم التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال البنيات التحتية والخدمات الأساسية، ما زالت بعض المناطق تعاني من خصاص ملحوظ في مجالات الصحة والتعليم والتجهيزات العمومية. وهو ما يفرض جعل العدالة المجالية محوراً أساسياً في السياسات الاجتماعية المقبلة (العطري،2018).

كما يطرح التحول الديمغرافي تحدياً إضافياً أمام الدولة الاجتماعية، إذ يرتقب أن يؤدي ارتفاع أمد الحياة وتزايد نسبة الأشخاص المسنين إلى ضغط متزايد على أنظمة التقاعد والتغطية الصحية، مما يستوجب اعتماد سياسات استباقية تضمن استدامة هذه الأنظمة على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى، تظل إشكالية القطاع غير المهيكل من أبرز التحديات المطروحة. فجزء مهم من النشيطين الاقتصاديين يشتغلون خارج الأطر القانونية والضريبية، الأمر الذي يصعب عملية إدماجهم الكامل في أنظمة الحماية الاجتماعية ويؤثر على الموارد المالية المخصصة لتمويلها.

وعلاوة على ذلك، فإن بناء الدولة الاجتماعية يقتضي إحداث تحول ثقافي ومؤسساتي عميق، ينتقل بالمجتمع من منطق المساعدة والإحسان إلى منطق الحقوق والمواطنة الاجتماعية. فالمواطن لا ينبغي أن يكون مجرد مستفيد من برامج الدعم، بل صاحب حق في التمتع بالخدمات الأساسية التي تكفلها الدولة وفق مبادئ المساواة والكرامة والإنصاف.

وبذلك، فإن نجاح المغرب في ترسيخ الدولة الاجتماعية لا يرتبط فقط بتعميم التغطية الاجتماعية، وإنما بقدرته على بناء نموذج تنموي متكامل يربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ويجعل من التنمية البشرية مدخلاً أساسياً لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتعزيز التماسك المجتمعي.

خاتمة

أفرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة نقاشاً متزايداً حول طبيعة الدولة ووظائفها الاجتماعية، وحول مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وإكراهات العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، شكلت الدولة الاجتماعية أحد أهم المفاهيم التي برزت في الخطاب العمومي المغربي، باعتبارها إطاراً جديداً لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس التضامن والإنصاف وضمان الحقوق الاجتماعية.

وقد بينت الدراسة أن مسار بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب لم يكن وليد لحظة سياسية أو دستورية معينة، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية ومؤسساتية امتدت على عدة عقود. فمنذ بداية الألفية الثالثة، اعتمد المغرب مجموعة من البرامج الاجتماعية والتنموية التي استهدفت الفئات الأكثر هشاشة والمجالات الترابية التي تعاني من مظاهر الفقر والإقصاء الاجتماعي. وقد مثلت هذه البرامج تجسيداً لما يمكن تسميته بالمقاربة الميكرو اجتماعية التي ركزت على معالجة الاختلالات الاجتماعية عبر تدخلات موجهة ومحددة الأهداف.

ورغم أهمية هذه التدخلات في تحسين عدد من المؤشرات الاجتماعية، فإنها لم تتمكن من معالجة الأسباب البنيوية المنتجة للفوارق الاجتماعية والمجالية، كما أظهرت محدوديتها في مواجهة التحولات الاقتصادية والديمغرافية المتسارعة. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بشكل خاص هشاشة فئات واسعة من المجتمع كانت خارج أنظمة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي أعاد طرح سؤال الدولة الاجتماعية باعتباره رهاناً استراتيجياً يتجاوز منطق المساعدة الاجتماعية الظرفية نحو بناء منظومة حقوقية شاملة.

وفي هذا الإطار، شكل إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية منعطفاً حاسماً في تطور السياسة الاجتماعية المغربية، حيث انتقل التدخل العمومي من منطق الاستهداف المحدود إلى منطق التغطية الواسعة، ومن معالجة نتائج الهشاشة إلى بناء آليات مؤسساتية للوقاية من المخاطر الاجتماعية. وهو ما يعكس انتقالاً تدريجياً نحو نموذج ماكرو اجتماعي يجعل الحماية الاجتماعية جزءاً من البنية العامة للدولة وليس مجرد سياسة قطاعية معزولة.

كما أبرزت الدراسة أن الدولة الاجتماعية بالمغرب لم تعد تقتصر على توفير الدعم للفئات الفقيرة، بل أصبحت ترتبط بإعادة توزيع الفرص والثروات، وضمان الولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الرأسمال البشري، وتقوية التماسك الاجتماعي. ومن ثم، فإن نجاح هذا النموذج يقتضي تجاوز المقاربة التقليدية المبنية على الإعانات الاجتماعية نحو مقاربة قائمة على الحقوق الاجتماعية باعتبارها أحد مكونات المواطنة الكاملة.

غير أن تحقيق هذا التحول يظل رهيناً بجملة من الشروط والإصلاحات الموازية، وفي مقدمتها ضمان الاستدامة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحكامة والشفافية، وتطوير آليات التتبع والتقييم، وتقوية العدالة المجالية، فضلاً عن إدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية المنظمة. كما يتطلب الأمر إعادة النظر في العلاقة بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، بما يجعل النمو الاقتصادي أداة لتحقيق الرفاه الاجتماعي وليس غاية مستقلة عنه.

وعليه، يمكن القول إن المغرب يوجد اليوم أمام مرحلة مفصلية في مسار بناء الدولة الاجتماعية؛ مرحلة تتجاوز منطق التدخلات الاجتماعية الجزئية نحو بناء عقد اجتماعي جديد قوامه الإنصاف والتضامن والكرامة الإنسانية. وإذا كانت الإصلاحات الجارية تشكل خطوة مهمة في هذا الاتجاه، فإن نجاحها الفعلي سيظل مرتبطاً بمدى قدرة مختلف الفاعلين العموميين والمؤسساتيين والمجتمعيين على تحويل الدولة الاجتماعية من مشروع سياسي إلى واقع مؤسساتي ملموس ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

وبذلك تؤكد التجربة المغربية أن الانتقال من الميكرو اجتماعي إلى الماكرو اجتماعي لا يمثل مجرد تحول في أدوات التدخل العمومي، بل يعبر عن تحول عميق في فلسفة الدولة نفسها، من دولة تتدخل لمعالجة مظاهر الهشاشة إلى دولة تجعل من العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية ركيزتين أساسيتين للتنمية المستدامة والاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1) العطري، عبد الرحيم. (2018). سوسيولوجيا الدولة والتنمية بالمغرب. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
2) بودهان، محمد. (2021). الدولة الاجتماعية وإشكالية العدالة الاجتماعية بالمغرب. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
3) المدالوي، محمد. (2019). السياسات الاجتماعية بالمغرب: التحولات والتحديات. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
4) ضريف، محمد. (2017). الدولة والتحولات السياسية والاجتماعية بالمغرب. الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
5) ساعف، عبد الله. (2015). السياسات العمومية بالمغرب: الفاعلون والرهانات. الرباط: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.
6) اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع. الرباط.
7) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). الحماية الاجتماعية بالمغرب: مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية. الرباط.
8) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022). الدولة الاجتماعية: أي رهانات وأي آفاق؟. الرباط.
9) وزارة الاقتصاد والمالية. (2023). تقرير حول تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب. الرباط.

المراجع باللغة الفرنسية

1) Barbier, J.-C. (2008). Protection sociale : acteurs et réformes. Paris: Presses Universitaires de France.
2) Castel, R. (2003). L'Insécurité sociale : Qu'est-ce qu'être protégé ? Paris: Éditions du Seuil.
3) Commission Spéciale sur le Modèle de Développement. (2021). Le Nouveau Modèle de Développement : Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous. Rabat.
4) Merrien, F.-X. (2007). L'État-providence. Paris: Presses Universitaires de France.
5) Palier, B. (2005). Gouverner la sécurité sociale. Paris: Presses Universitaires de France.
6) Rosanvallon, P. (1981). La Crise de l'État-providence. Paris: Éditions du Seuil.
7) Rosanvallon, P. (1995). La Nouvelle Question Sociale : Repenser l'État-providence. Paris: Éditions du Seuil.